المشروع والمحظور في القدر

Legitimate and forbidden in fate

إعداد الدكتور

جمعان ظاهر الحربش

الأستاذ المساعد بقسم العقيدة والدعوة

Preparation of

Dr. Jamaan Dhaher Alherbesh

Assistant Professor of Faith and Advocacy Department

ja.alherbesh@gmail.com

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة الكويت

Faculty of Shari ʻa and Islamic Studies

University of Kuwait

ملخص البحث

يتناول هذا البحث جانبين متعلقين بركن من أركان الإيمان، وهو الإيمان بالقدر، وهذان الجانبان هما المشروع والمحظور في القدر، فقد جاءت نصوص متواترة في ثبوتها وقطعية في دلالتها بوجوب الإيمان بالقدر، وأنه خيره وشره من الله تعالى، كما وردت نصوص أخرى تنهى عن الخوض في القدر.

فجاء هذا البحث ليميز بين المشروع والمطلوب في القدر، والمحظور والمحذور فيه، باستقراء النصوص الواردة في مباحث القدر ومناسبتها ومدلولها.

فمن المعلوم أن النصوص الشرعية تتكامل ولا تتناقض وأن الحكم الشرعي النهائي يؤخذ من مجموع النصوص لا آحادها؛ ليتبين لنا بعد ذلك أن هناك مسائل مشروعة ومطلوبة في القدر لا يسع المسلم ترك العمل بها، وأن هناك مسائل محذورة ومحظورة في القدر لا ينبغي للمسلم الاشتغال بها.

الكلمات المفتاحية:

القدر - المشروع - المحظور - الإرادة الكونية - الإرادة الشرعية - العمل - الجدل - مجموع النصوص - آحاد النصوص - مرتبة العلم - مرتبة الكتابة - مرتبة الخلق.

Abstract:

This research addresses two aspects relating to a pillar of faith, namely faith in fate. These two aspects are legitimate and forbidden in fate. Repeated texts in their confirmation and conclusiveness indicate that fate must be believed, that it is good and evil from God.

This research has drawn a distinction between the project and the desired, forbidden and warned, by extrapolating the texts contained in the fate investigation and their relevance and meaning.

It is understood that the legal texts are complementary and non-contradictory and that the final legal judgement is taken from all the texts and not from the same; To then show us that there are legitimate and demanding issues in destiny that the Muslim cannot leave, and that there are cautious and prohibited issues in destiny that the Muslim should not engage in.

Keywords:

Fate - Project - Prohibited - Cosmic Will - Legitimate Will - Action - Controversy - Total texts - Individual texts - Rank of Science - Rank of Writing - Rank of Creation.

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد ...

فهذا البحث وإن كان يتناول من حيث أصل المادة ركنًا من أركان الإيمان تكاثرت فيه البحوث والمصنفات وهو الإيمان بالقدر، فإني أزعم أنه تناول متعلقًا من متعلقات الإيمان بالقدر لم تتناوله كثير من الأبحاث والكتب التي صنفت فيه.

وهو التمييز بين المشروع والمحظور في القدر، ففي حين دلت النصوص الثابتة ورودًا والقطعية دلالةً على وجوب الإيمان بالقدر ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[١]، وجاء في الحديث الصحيح في سؤال جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان قال: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره»[٢]، وغيرها كثير جاءت نصوص أخرى تنهى عن الخوض في القدر: «إذا ذكر القدر فأمسكوا»[٣]، وفي حديث آخر: «عزمت عليكم ألا تعودوا»[٤]، مما يدل على أن هنالك مأمورات ومنهيات في القدر.

أهداف البحث:

١- استقراء النصوص الواردة في المشروع في القدر وتحديد مدلولاتها.

٢- استقراء النصوص الواردة في النهي عن القدر وتحديد مدلولاتها.

٣- بيان المشروع والمحظور في القدر، وإثبات تكامل النصوص لا تعارضها فالنصوص يكمل بعضها الآخر، ويقيد بعضها الآخر ولا يناقض بعضها الآخر.

---

(١) سورة القمر، آية: ٤٩.

(٢) حديثٌ صحيح، رواه مسلم، أبو الحسين بن الحجاج، (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م)، صحيح مسلم «المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، الطبعة الأولى، الرياض، دار طيبة، في كتاب الإيمان، تعريف الإيمان والإسلام (١٥٧/١).

(٣) حديث صحيح، صححه الألباني، محمد ناصر الدين، (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، الجامع الصغير وزياداته (الفتح الكبير)، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، (١٥٥/١)، رقم الحديث: ٥٤٥.

(٤) حديث صحيح.

الدراسات السابقة:

كتبت مصنفات كثيرة في القدر سواء كانت مراجع أو مصادر لعل أبرزها للمتقدمين شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل للإمام ابن قيم الجوزية، ومن المتأخرين د/ فاروق دسوقي، القضاء والقدر في الإسلام، والقضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه للدكتور عبد الرحمن المحمود وغيرهم الكثير.

لكن أزعم أن استقراء المشروع والمحظور في مبحث محدد لم يتناول بشكل مستقل وإنما وجد كمباحث متفرقة وإني لأرجو أن يكون هذا البحث لبنة نافعة في هذا الاتجاه.

حدود البحث:

لم يتناول هذا البحث جميع مسائل ومتعلقات الإيمان بالقدر وإنما تناول مبحث المشروع والمحظور فيه كمبحثين متقابلين كي يجد المسلم في هذا الركن المهم من أركان الإسلام المواضع التي يلتزمها والمواضع التي يحجم عنها.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي للنصوص ثم التحليلي لمدلولاتها دون استطراد في غير موضعه ودون إخلال يقصد عن مقصد البحث.

خطة البحث:

اقتضت خطة البحث أن يكون في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الإيمان بالقدر ومكانته:

أولًا: معنى الإيمان بالقدر لغة واصطلاحًا.

ثانيًا: مكانة الإيمان بالقدر.

ثالثًا: معنى المشروع والمحظور في القدر.

المطلب الثاني: المشروع في القدر:

أولًا: الإيمان بمراتب القدر كلها [١- مرتبة العلم. ٢- مرتبة الكتابة ٣- مرتبة المشيئة. ٤- مرتبة الخلق]

ثانيًا: الإيمان بمدلول جميع النصوص الواردة في القدر لا آحادها.

ثالثًا: إيثار العمل على الجدل.

المطلب الثالث: المحظور في القدر:

أولًا: إعمال بعض النصوص دون بعض.

ثانيًا: الاحتجاج بالقدر تبريرًا للمعصية.

ثالثًا: إيثار الجدل على العمل.

خاتمة البحث: وفيها أبرز ما انتهى إليه البحث من نتائج.

سائلًا المولى التوفيق والسداد والهدى والرشاد، وأن يوفقنا لصالح القول والعلم والعمل.

المطلب الأول: الإيمان بالقدر ومكانته

أولًا: معنى الإيمان بالقدر لغة واصطلاحًا

١- لغة: القدر لغة: هو مبلغ الشيء وكنهه[١]، وهو بتسكين الدال وفتحها، وهي مع فتح القاف وتسكين الدال مصدر[٢]، ويأتي بمعنى الحكم والقضاء، ومن ذلك حديث الاستخارة: «فاقدره لي ويسره لي»[٣].

٢- اصطلاحًا: هو علم الله سبحانه السابق للأشياء وتقديره لها في القِدم، وأمره سبحانه بكتابتها وحصولها وفق مشيئته وبحسب تقديره وخلقه لها[٤].

ثانيًا: مكانة الإيمان بالقدر:

الإيمان بالقدر ركنٌ من أركان الإيمان التي لا يصح إيمان المكلف إلا به، وقد أدخله بعض العلماء في ركن الإيمان بالله سبحانه وتعالى، ذلك أن مراتب الإيمان بالقدر وهي العلم والكتابة والمشيئة والخلق هي دائرة بين صفات الله وأفعاله وهي مقتضيات توحيد الربوبية والألوهية؛ لذلك من أنكر القدر فقد أنكر صفات الله وأفعاله، وعلى هذا فقد ورد القدر في القرآن ضمن بيان التوحيد عند سرد أركان الإيمان مجتمعة، كقوله تعالى: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[٦]، فالإيمان بالقدر متضمن في الإيمان بالله تعالى، وجاء كذلك مستقلًّا كركن كما في قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾[٧]، وكما جاء في حديث جبريل المشهور وبرواياته المتقاربة قوله صلى الله عليه وسلم في تعريف الإيمان «أن

(١) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، (١١٤٠٢هـ-١٩٨١م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مصر، مكتبة الخانجي، (٦٢/٥).

(٢) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، (١٤١٦هـ-١٩٩٥م)، لسان العرب، اعتنى به: أمين محمد عبد الوهاب - محمد الصادق العبيدي، لبنان: بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ٥٦/١١.

(٣) حديث صحيح، رواه البخاري في صحيحه كتاب التهجد، باب ما جاء في التهجد مثنى مثنى، البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، (٣٥٢/٢)، حديث رقم (١١٦٢).

(٤) انظر في هذا التعريف لابن قيم الجوزية، شفاء الغليل، ص: ٧٧. و المحمود، عبد الرحمن بن صالح، (١٤١٨هـ- ١٩٩٧م)، القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، الناشر: دار الوطن، الطبعة: ٢، ص: ٤٠.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٨٥.

(٦) سورة البقرة، الآية: ١٧٧.

(٧) سورة الفرقان، الآية: ٢.

تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره»[١].

فالإيمان بالقدر ركنٌ من أركان الإيمان، والركن كما هو عندالأصوليين «ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم ويكون جزءًا في ماهيته»[٢]، وهو كذلك مع الإيمان فيلزم من وجود الإيمان بالقدر وجود الإيمان بالله، ويلزم من انعدام الإيمان بالقدر انعدام الإيمان بالله، فهو جزءٌ من ماهيته.

ثالثًا: المشروع والمحظور في القدر:

الإيمان بالقدر مشروع بل مطلوب، فلا يصح إيمان العبد إلا به، قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾[٣]، قال ابن كثير: أي قدر قدرًا وهدَى الخلائق إليه؛ لهذا يستدل أئمة السنة بهذه الآية الكريمة على إثبات قدر الله السابق لخلقه وهو علمه الأشياء قبل كونها وكتابته لها قبل برئها» وردوا بهذه الآية وبما شاكلها من الآيات وما ورد في معناها من الأحاديث الثابتات على الفرقة القدرية الذين نبغوا في أواخر عصر الصحابة[٤]، وقال تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ لِيَكُونَ لِلۡعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١ ٱلَّذِي لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٞ فِي ٱلۡمُلۡكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا﴾[٥].

المعنى: أي كل شيء مخلوق مربوب وهو خالق كل شيء وربه ومليكه وإلاهه وكل شيء تحت قوته وقهره وتدبيره وتسييره وتقديره[٦]، وقال صلى الله عليه وسلم: «لا يؤمن عبدٌ حتى يؤمن بالقدر خيره وشره من الله، وحتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه»[٧]، يقابل هذه النصوص الموجبة للإيمان بالقدر المشترطة لصحة الإيمان الإتيان به نصوصٌ أخرى تنهى عن الخوض في القدر والنهي يقتضي التحريم ومنه ما جاء في الترمذي في كتاب القدر، باب ما جاء في التشديد في الخوض في القدر أن الرسول صلى الله عليه وسلم خرج على أصحابه فقال بعضهم:

(١) حديثٌ صحيح، رواه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، تعريف الإيمان والإسلام (١٥٧/١).

(٢) انظر عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، المهذب في علم أصول الفقه المقارن (١٩٦٣/٥)، دار النشر: مكتبة الرشد- الرياض- الطبعة الأولى ١٤٢٠ه- ١٩٩١م.

(٣) سورة القمر، الآية: ٤٩.

(٤) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، (١٤١٠هـ-١٩٩٠م)، تفسير القرآن العظيم، الطبعة الثانية، بيروت، دار الجيل، ٤٦/٦.

(٥) سورة الفرقان، الآيات: ١ - ٢.

(٦) التفسير (٢٩٨/٣).

(٧) رواه ابن ماجه، كتاب القدر، باب ما جاء في الإيمان بالقدر خيره وشره، ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد، (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م)، السنن، تحقيق وضبط: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قرة بللي - عبد اللطيف حرز الله، الطبعة الأولى، دار الرسالة العلمية، رقم الحديث (٢١٤٩)، ص: ٦٢٣.

ألم يقل الله في كتابه كذا وكذا؟ وقال بعضهم: ألم يقل الله كذا وكذا؟ فغضب النبي صلى الله عليه وسلم، فكأنما فقئ في وجهه حب الرمان، فقال: «بهذا أمرتم؟ أبهذا بعثتم؟ أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض؟ إنما ضلت الأمم قبلكم في مثل هذا، إنكم لستم مما هاهنا في شيء، انظروا الذي أمرتم به فاعلموا به، والذي نهيتم عنه فانتهوا عنه»، وزاد الترمذي: «عزمت عليكم ألا تنازعوا فيه»[١].

مما يدل على نهي واضح عن معارضة الآيات بعضها من بعض، وفي موضع آخر ومناسبة أخرى قال صلى الله عليه وسلم فيما رواه السيوطي في الجامع الصغير: «إذا ذكر أصحابي فأمسكوا، وإذا ذكرت النجوم فأمسكوا، وإذا ذكر القدر فأمسكوا»[٢]، وهو نهي صريح عن الخوض في القدر، وقوله صلى الله عليه وسلم: «إني أخاف على أمتي بعدي خصلتين؟ التكذيب بالقدر والتصديق بالنجوم»[٣]، بينما الآيات والأحاديث الدالة على الإيمان بالقدر تكاثرت عددًا، وهي قطعية الدلالة، فهل في ذلك تعارض كما ذهب بعض المعاصرين، وقالوا إن ذلك من أسباب الاختلاف في القدر، ممن لم يحسن فهم النصوص الشرعية ولم يحسن إنزال كل نصٍّ في موضعه المراد منه.

الحق أن النصوص تتكامل ولا تتقابل، وتتعاضد ولا تتعارض، كي تضع بمجملها حكمًا شرعيًّا كاملًا لكل مسألةٍ اعتقادية كانت أم فقهية؛ لذلك يمكن القول إن هنالك مبحثين في القدر ولكل مبحثٍ حكمه، مبحث مشروع، وآخر محظور، وعلى ذلك يمكن توجيه النصوص.

المطلب الثاني: المشروع في القدر

أولًا: الإيمان بمراتب القدر كلها:

من المشروع في القدر الإيمان بمقتضياته ومراتبه كلها وعدم الاكتفاء برتبة دون الأخرى، فالقدرية الغلاة أنكروا جميع مراتب الإيمان بالقدر بدءًا من مرتبة العلم وانتهاء بمرتبة الخلق وهم الذين قالوا: «لا قدر والأمر أُنُف»، كما جاء في صحيح مسلم فيما رواه بسنده عن يحيى بن يعمر قال: «كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجين أو معتمرين فقلنا لو لقينا أحدًا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه عما يقول هؤلاء في

(١) أخرجه الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م)، الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، كتاب القدر، باب ما جاء في التشديد في الخوض في القدر، وأخرجه ابن ماجه في سننه المقدمة، باب القدر، رقم الحديث: (٢١٣٨)، ص: ٦٠٩.

(٢) حديث صحيح، صححه الألباني، (١٥٥/١)، رقم الحديث: ٥٤٥.

(٣) أخرجه البيهقي، أحمد بن الحسين، (١٤٢١هـ)، القضاء والقدر، تحقيق: محمد آل عامر. ط١، الرياض: مكتبة العبيكان (٣٨١/١)، برقم (٣٥٩)، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (١٠٣/١)، برقم (٢١٥).

القدر، فوفِّق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلًا المسجد فاكتنفته أنا وصاحبي أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكِل الأمر إليَّ، فقلت: يا أبا عبد الرحمن إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرأون القرآن ويتقفرون العلم، (وذكر من شأنهم)، وإنهم يزعمون ألا قدر، والأمر أنف»[١].

ومعنى قولهم الأمر أُنُف أي مستأنف لم يسبق بعلم الله تعالى، وهؤلاء وهم القدرية الغلاة أو ما يسمون القدرية الأوائل، كمعبد الجهني[٢]، وغيلان الدمشقي[٣]، قال فيهم ابن عمر رضي الله عنهما في تتمة الحديث السابق: «إذا لقيتهم فأخبرهم أني بريء منهم وهم بُرَاء مني »[٤]، قال النووي: ورد عبد الله بن عمر هذا دليل على تكفير هؤلاء، وقال: وعلى ذلك انعقد إجماع أهل العلم: أن من أنكر مرتبة العلم ومرتبة الكتابة كفر بالله عز وجل؛ لأنه ينفي العلم عن الله، ومن نفى العلم عن الله يلزمه أن يثبت الضد وهو الجهل، فكأنه يسب الله تعالى[٥].

ثم جاء من بعدهم المعتزلة الذين أنكروا مرتبة الخلق وإن أقروا بمرتبة العلم وجعلوا موقفهم هذا فرعًا عن أصلهم الثاني من أصولهم الخمسة وهو «العدل»[٦]؛ لذلك فقد كان من المشروع الإيمان بجميع مراتب القدر وعدم التفريق بينهما ومراتب القدر هي كما سبق أن ذكرنا هي العلم والكتابة والمشيئة والخلق. فلا يتم الإيمان بالقدر دون الإيمان بمراتب القدر، التي هي بمثابة أركانه ومقتضياته التي لا يصح إلا بها، وأولى هذه المراتب هي مرتبة العلم، والمراد به علم الله سبحانه السابق لحدوث المقادير وخلقها.

١- الإيمان بمرتبة العلم:

قال ابن القيم: أما المرتبة الأولى وهي العلم السابق فقد اتفق عليها الرسل من أولهم إلى خاتمهم، واتفق عليه جميع الصحابة من تبعهم من الأمة، وخالفهم مجوس الأمة، قال مجاهد: علم من إبليس

(١) حديث صحيح: رواه مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، حديث رقم ١، ص: ٣٦، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

(٢) معبد بن عبد الله الجهني البصري، قال عنه الذهبي: «صدوق في نفسه، ولكن سن سنة سيئة، فكان أول من تكلم في القدر، ونهى الحسن الناس عن مجالسته، وقال ضال مضل»، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١/٤.

(٣) غيلان بن مسلم الدمشقي، أبو مروان، كان من البلغاء، قال عنه الذهبي: «المقتول في القدر، ضال مسكين»، الذهبي، ميزان الاعتدال، ٣٣٨/٣.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) انظر شرح صحيح مسلم ٣٦/١، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

(٦) انظر: د. حسن محمود الشافعي، المدخل إلى دراسة علم الكلام، ص: ٩٢، الناشر: مكتبة وهبة القاهرة، الطبعة الخامسة، سنة ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.

المعصية وخلقه لها[١].

فكل ما يحدث من أحداثٍ كونية أو أفعالٍ بشرية؛ قد سبقها علم الله قبل حدوثها، وأتت المقادير وفق ما سبق به علمه سبحانه وتعالى.

وعلم الله كما يحيط بالأفعال فهو محيط بالإرادات والنوايا وما تخفي الصدور ﴿يَعۡلَمُ خَآئِنَةَ ٱلۡأَعۡيُنِ وَمَا تُخۡفِي ٱلصُّدُورُ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لِّيَقُولُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنۢ بَيۡنِنَآۗ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَعۡلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾[٣].

فالمعنى أنه قد علم من قلوب من آمن أنهم أهلٌ للإيمان والشكر، فَمَنَّ عليهم بالهداية فهم الذين سبق في علم الله أنهم يعرفون النعمة وقدرها ويشكرون الله عليها بالاعتراف والذل والخضوع والعبودية، كما علم من قلوبكم أنها ليست كقلوبهم وأنها ليست محلًّا وأهلًا للإيمان والشكر[٤].

وأدلة هذا كثيرٌ في القرآن والسنة وهي أن إرادة الله الكونية أو الشرعية تأتي وفق ما سبق به علمه ﴿وَرَبُّكَ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ٦٨ وَرَبُّكَ يَعۡلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمۡ وَمَا يُعۡلِنُونَ﴾[٥].

ومن علم الله سبحانه السابق لكل شيءٍ علمه عز وجل بمآلات وعواقب أوامره ونواهيه، أحَبُّوها أو كرهوها، فإنما كرهوها لجهلهم بمآلاتها قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ وَهُوَ كُرۡهٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾[٦].

فعلم الله محيطٌ بمآلات الأمور، فهو سبحانه لا يفعل شيئًا عبثًا ولا لغير مصلحة وحكمة، بل أفعاله سبحانه صادرة عن حكمةٍ بالغة لأجلهافعل كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل، وهو سبحانه كما هو العليم الحكيم في هداية من يختار من خلقه، وإضلاله من يضله منهم فهو العليم الحكيم بما في أمره وشرعه من العواقب الحميدة والغايات العظيمة[٧].

---

(١) ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله بن أبي بكر، (١٤١٨هـ-١٩٩٧م)، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، تحقيق: السيد محمد السيد، سعيد محمود، الطبعة الثانية، القاهرة، دار الحديث، ص: ٧٧.

(٢) سورة غافر، الآية: ١٩.

(٣) شفاء العليل، ص ٥٦.

(٤) سورة الأنعام، الآية: ٥٣.

(٥) سورة القصص، الآية: ٦٨.

(٦) سورة البقرة، الآية: ١٦.

(٧) شفاء العليل ص: ٨٥.

٢- الإيمان بمرتبة الكتابة:

ومن مقتضيات الإيمان بالقدر الإيمان بالكتابة، وهي أن الله كتب مقادير المخلوقات وفق ما سبق من علمه سبحانه في اللوح المحفوظ، قال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن مِّن قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا كَانَ ذَٰلِكَ فِي ٱلْكِتَٰبِ مَسْطُورًا﴾[٢]، وجاء في الحديث عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة قال: وكان عرشه على الماء»[٣].

والأدلة على مرتبة الكتابة كثيرة وليس هذا موضع بسطها[٤]، ومرتبة الكتابة كانت وما زالت عقيدة مستقرة دلت عليها النصوص الشرعية.

قال عطاء لقيت الوليد بن عبادة بن الصامت، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته: ما كانت وصية أبيك عند الموت؟ قال: دعاني أبي فقال لي: يا بني اتق الله واعلم أنك لن تتقي الله حتى تؤمن بالله وتؤمن بالقدر خيره وشره، فإن مت على غير هذا دخلت النار، وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن أول ما خلق الله القلم، فقال: اكتب، فقال ما أكتب؟ قال: اكتب القدر، ما كان وما هو كائن إلى الأبد»[٥].

٣- مرتبة الإرادة والمشيئة:

ومن مقتضيات الإيمان بالقدر بل هو أصل الإيمان بالقدر وركنه الأساس هو الإيمان بأن كل ما يجري إنما هو بمشيئة الله تعالى، وأن ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فلا يخرج عن إرادته شيء[٦].

وأدلة هذه المرتبة متواترة كثيرة ودلالاتها قطعية، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾[٧]، وقال سبحانه: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾[٨]، وقال: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِن يَشَأْ

(١) سورة الحديد، الآية: ٢٢.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٥٨.

(٣) رواه مسلم في كتاب القدر، باب حجاج آدم و... ٢٦٥٣، صحيح مسلم ١٢٢٤/٢.

(٤) انظر للبيهقي كتاب القضاء والقدر ١/ ١٨٧ وما بعدها.

(٥) رواه الترمذي، كتاب القدر، رقمه ٢١٦٠.

(٦) انظر الدكتور عبد الرحمن صالح المحمود، القضاء والقدر في الإسلام ومذاهب الناس فيه، ص ٥٢.

(٧) د. عبد الرحمن صالح المحمود، القضاء والقدر في الإسلام ومذاهب الناس فيه، ص ٥٢.

(٨) سورة هود، الآية: ١١٨.

يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾[١] أي إن مشيئة العبد واختياره تمضي وفق مشيئة الله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٢]، قال الشافعي: في رواية ربيع عنه: المشيئة إرادة الله قال الله عز وجل: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٣]، فأعلم الله خلقه أن المشيئة له دون خلقه، وأن مشيئتهم لا تكون إلا أن يشاء الله، فيقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما شاء الله ثم شئت ولا يقال ما شاء الله وشئت»[٤].

قال الشافعي رحمه الله في مرضه الذي مات فيه:

مَا شِئتَ كَانَ وَإِنْ لَم أَشَأْ ... وما شِئْتُ إِنْ لَم تَشَأْ لم يكن
خَلَقْتَ العبادَ عَلَى ما عَلِمت ... ففي العلم يجري الفتى والمسن
على ذا مننت وهذا خذلت ... وهذا أعنت وذا لم تعن
فمنهم شقيٌّ ومنهم سعيد ... ومنهم قبيحٌ ومنهم حسن[٥]

٤- الإيمان بمرتبة الخلق

ومعناها أن الله تعالى خالق كل شيء فلا يقع في كونه شيء إلا هو خالقه، فهو خالق الفاعل وفعله والصانع وصنعته والعابد وعبادته، قال تعالى في قصة إبراهيم عليه السلام حين كسر الأصنام، وجاء له قومه فقال الله تعالى حكاية عنه ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[٦]، أي خلقكم وعملكم، فتكون ما مصدرية وقيل أنها بمعنى الذي فيكون المعنى: الله خلقكم وخلق الذي تعملونه بأيديكم وهو الأصنام[٧].

قال البخاري في كتابه خلق أفعال العباد بسنده عن حذيفة قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم «إن الله يصنع كل صانعٍ وصنعته»، قال البخاري وتلا بعضهم عند ذلك ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[٨]، فأخبر أن الصناعات وأهلها مخلوقة[٩].

---

(١) سورة السجدة، الآية: ١٣.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٥٤.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ٥٤.

(٤) شفاء العليل ص: ١١٥، وانظر: البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، الأسماء والصفات، لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، ص ١٨٢.

(٥) انظر الأسماء والصفات للبيهقي ٢٢٣.

(٦) سورة الصافات، الآية: ٩٥ - ٩٦.

(٧) انظر: ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد، (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، زاد المسير في علم التفسير، ٧٠/٧، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة..

(٨) سورة الصافات، الآية: ٩٦.

(٩) انظر: البخاري، محمد بن إسماعيل، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)، خلق أفعال العباد، قدم له وخرج أحاديثه وعلق عليها: بدر البدر، الطبعة

فمقتضى الإيمان بمرتبة الخلق، أن تؤمن بخلق الله للعباد وأفعالهم، وهذه المرتبة وإن وقع فيها خلافٌ بين أهل السنة والجماعة ومخالفيهم من الفرق الإسلامية، إلا أن النصوص النقلية ذات دلالة صريحة لا تقبل التأويل إلا عَسْفًا.

يقول البراء بن عازب -رضي الله عنه- قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق ينقل معنا التراب وهو يقول:

والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا
فأنزلن سكينةً علينا وثبت الأقدام إن لاقينا
والمشركون قد بغوا علينا إذا أردوا فتنةً أبينا[1]

فالهداية والصدقة والصلاة وهي أفعال العباد من الله سبحانه وتعالى، مما يدل على أن الله كما يخلق الأحداث الكونية فهو خالقٌ للأفعال التكليفية، فهو سبحانه من أوجد المصلي وصلاته والصائم وصيامه والمتصدق وصدقته ومن يشاء ومشيئته.

هذه مقتضيات الإيمان بالقدر وأركانه، فالمؤمن بالقدر هو مؤمنٌ بعلم الله، وأمره بكتابة المقادير ومشيئته النافذة وخلقه للعباد وأفعالهم، ولكل مرتبةٍ من هذه المراتب أدلتها النقلية، فلا يجوز الإيمان برتبة دون الأخرى تبعًا للمقررات العقلية أو الفلسفية عند كل فرقة، فهذه الأحكام الاعتقادية المتعلقة بالقدر تؤخذ من مجموع النصوص لا من آحادها، فإعمال بعض النصوص وترك الآخر قد يورث جدلًا وخلافًا في القدر، وهذا ما يقودنا إلى المشروع الثاني في القدر وإن شئت قل المطلوب الثاني في تلقي وفهم نصوص القدر.

ثانيًا: الإيمان بمدلول جميع النصوص الواردة في القدر لا أحادها

هذه المسألة والمطلب هي محك الخلاف وموضع تعدد الأقوال بين الفرق وذلك أنه كل فرقة جنحت إلى نصوص دون أخرى، والصحيح أن الحكم الاعتقادي يؤخذ من مجموع النصوص لا من آحادها.

أما الإيمان ببعض النصوص دون الأخرى فهو ما يؤدي إلى التفريق بين الإيمان بقدرة الله النافذة وإرادة البشر الحادثة، ذلك أن قدرة الله صفة من صفاته سبحانه، هي صفة مدح وكمال لا نقص فيه،

الأولى، الكويت - الدار السلفية، ص ٣٩- ٤٠.

(١) متفقٌ عليه- البخاري: كتاب الجهاد: باب حفر الخندق، صحيح البخاري ٣/٢٨٩.

فلا يعزب عن الله شيء في الأرض ولا في السماء، وقدرة العبد مخلوقة لله عرضة للضعف والعجز، لكنها مختارة وهذا الاختيار هو علة التكليف.

لكن قد يرد سؤال وهو إن كانت أفعالنا مخلوقة لله وهي فعل لنا على الحقيقة فكيف نجمع بين الأمرين؟

يتضح ذلك ببيان أن الفعل قد يراد به المفعول كالصلاة وقد يراد بها المصدر وقد يراد بها العبد، ومن هذا الباب قول الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾[1]، أي خلقكم وخلق ا لأصنام التي تنحتونها، فمن أراد أن هذه التصرفات من فعل الله بمعنى المصدر فهذا باطلٌ، فأفعال العباد مخلوقة لله وليست هي نفس فعل الرب وخلقه، فمن قال إنها فعل الله وأراد بها أنها مفعولة مخلوقة لله كسائر المخلوقات فهو الحق، فأفعال العباد مخلوقة كسائر المخلوقات ومفعولة كسائر المفعولات وليس نفس فعل الرب وخلقه بل هي نفس فعل العبد[2].

قال ابن تيمية رحمه الله: «والعباد فاعلون حقيقة، والله خلق أفعالهم، والعبد هو: المؤمن، والكافر والبر والفاجر، والمصلي، والصائم، وللعباد قدرة على أعمالهم، ولهم إرادة والله خالقهم وقدرتهم وإرادتهم، كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[4][5].

أما تأثير قدرة العبد في إيجاد فعله، فالتأثير فعلٌ مشترك قد يراد به الانفراد والاستقلال فإن أريد ذلك فباطل، وإنما هو المعزو إلى فرق الضلال وإن أريد نوعٌ من المعاونة إما في صفةٍ أو في فعلٍ فهو باطل أخف مما قبله، وإن أريد أن خروج الفعل من العدم إلى الوجود كان بتوسط القدرة الحادثة بمعنى أن القدرة المخلوقة هي سبب وواسطة في خلق الله سبحانه الفعل بهذه القدرة فهذا حق، فالتأثير إن فُسر بوجود شرط الحادث أو سبب يتوقف حدوث الحادث به على سببٍ آخر وانتفاء الموانع وكل ذلك بخلق الله تعالى فهذا حق، فللعبد قدرة حادثة واختيارًا يتأتى بقدرته الحادثة المخلوقة لله وذلك دون جبر كما ذهب إلى ذلك الجبرية، والدال على انتفاء الجبر النصوص الشرعية والدلائل الحسية فلا استقلال بالقدرة البشرية الحادثة عن القدرة الإلهية النافذة فإنما فعله خرج بقدرته المخلوقة لله

(١) سورة الصافات، الآية: ٩٦.

(٢) انظر: د. عبد الرحمن المحمود، القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، ص: ٢٦٠.

(٣) سورة الصافات، الآية: ٩٦.

(٤) سورة التكوير، الآيات: ٢٨-٢٩.

(٥) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود، سنة ١٤٠٦هـ، ٤٥٩/١ - ٤٦٠.

سبحانه وهو معنى قوله الله تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ ۖ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[1]، فالله فرق بين المستطيع وغير المستطيع، فقال تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾[2] ، وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[3] ، وقد أثبت للعبد مشيئة وفعلًا كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[4][5].

فالحجة تقوم بإتيان المكلف القدرة والاختيار، وهو وفق مشيئة الله وخلقه سبحانه.

فهذه المشيئة والاختيار البشري هو ما دل عليه قوله تعالى: ﴿جَزَآءً بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾[6] فالباء هي باب السببية أي بسبب عملكم، والله تعالى هو خالق الأسباب والمسببات فرجع الكل إلى فضل الله ورحمته[7].

ثالثًا: إيثار العمل على الجدل

أما المشروع الثالث فهو إيثار العمل ذلك أن التوجيه النبوي أتى بالأمر بإيثار العمل على الجدل في مسائل القدر، فقد جاء في الحديث الصحيح عن علي - رضي الله عنه أنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم جالسًا في يده عود ينكت به، فرفع رأسه فقال: «ما منكم من نفس إلا وقد علم منزلها من الجنة والنار»، قالوا: يا رسول الله، فلم نعمل؟ أفلا نتكل؟ فقال: «لا، اعملوا فكل ميسر لما خلق له»، ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾[8][9].

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٤٩.

(٢) سورة التغابن، الآية: ١٦.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٢٢٧.

(٤) سورة التكوير، الآيات: ٢٨-٢٩.

(٥) انظر: ابن تيمية، جواب سؤال في الرد على القدرية، تحقيق ودراسة عبد الرحمن بن سعيد بن هليل، ص: ٤٦، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، المدينة المنور، مجلد ٥٥، عدد ٢٠٠، ٢٠٢٢.

(٦) سورة السجدة، الآية: ١٧.

(٧) انظر: ابن أبي العز الحنفي، ص: ٤٩٥، القاضي علي بن علي بن محمد، (١٤١٣هـ-١٩٩٢م)، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، شعيب الإرناؤوط، الناشر مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة.

(٨) سورة الليل، الآيات: ٥ - ١٠.

(٩) حديث صحيح، أخرجه البخاري في كتاب القدر، باب: وكان أمر الله قدرًا مقدورًا، رقم الحديث (٦٦٠٥)، انظر صحيح البخاري ٢٧١١/٧.

كما أن النظر الصحيح للآيات والأحاديث الواردة في القدر تعزز مكانة العمل لا الجدل والمقصود بالنظر الصحيح هو تلقي هذه الآيات والأحاديث كما أرادها قائلها وهو الشرع الحكيم لا كما يريدها السامع وهو المتلقي الذي قرر في عقله قواعد عقلية مسبقة يريد أن ينزل عليها هذه النصوص الشرعية.

لذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم لما سأله الصحابة: أفلا نتكل، أي إلى ما سبق في علم الله تعالى؟ قال: «لا، اعملوا فكل ميسر لما خلق له»، ونلاحظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ميسر، ولم يقل مسير، فالتيسير فيه سبب من المخلوق وفيه إرادة مثبتة من الخالق؛ لذلك تلا قول الله عز وجل الذي يشرح سبب التيسير: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ﴾ فالذي أعطى هو العبد واتقى العبد وصدق العبد، ثم يأتي التيسير الإلهي، ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ﴾ فالعبد الذي يترك الجدل ويبادر للعمل يجد التيسير الإلهي والتوفيق للطاعة في الدنيا وهو مدخل سعادته في الآخرة، أما الذي يترك العمل ويركن للجدل، بل قد يأتي المعصية احتجاجًا بأنه لا حول له ولا قوة وأنه مسير، فمثل هذا سيجد الخذلان وهو التيسير للمعصية، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾.

ومثل هذه الآية في سورة الليل، آية أخرى في سورة التغابن وهي قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾[1]، ومثلها قوله تعالى: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا﴾[2].

وجميع هذه الآيات تدل بوضوح على مكانة العمل الذي يأتيه الإنسان وأنه سبب لما يؤول إليه، إن خيرًا فخير وإن شرًّا فشر، فالهدي الإلهي لا يمد الله به إلا من يختار الإيمان، كما لا يمنع الله الهدي ولا يضل إلا من اختار العصيان.

والغريب أن الإنسان في مقاصد الدنيا لا يركن إلى الجدل اتكالًا على القدر فهو إن اراد الولد طلب الزواج والنكاح، وإن أراد الثمر حرث الأرض وبذر، وإن أراد المال اجتهد في جلب الرزق والعمل، فأمر الآخرة أولى من أمور الدنيا.

فبينما جعل كثير من المتكلمين هذا التعارض المزعوم بين علم الله السابق لأفعال العباد وخلقه لها وبين مقتضيات العدل الإلهي بجعل الإنسان مختارًا كاسبًا لأفعاله محاسبًا عليها، سببًا للجدل

(١) سورة التغابن، الآية: ١١.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ١٨.

كان التوجيه النبوي هو طرح ذلك كله وتقديم العمل على الجدل، فالله إنما أنزل هذه الشريعة وهذا الكتاب وبعث نبيه صلى الله عليه وسلم لإقامة العبودية لله سبحانه وتعالى، فمن امتثل بادر للعمل، ومن تقاعس التفت للجدل.

وهو ما نهى النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه فيما رواه الترمذي وابن ماجة في السنن بسنده أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج على أصحابه وهم يختصمون في القدر، فقال بعضهم: ألم يقل كذا وكذا؟ وقال بعضهم: ألم يقل الله كذا وكذا؟ فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكأنما فُقئ في وجهه حب الرمان؟ فقال: «أبهذا أمرتم؟ أبهذا بعثتم؟ أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض، انظروا الذي أمرتم به فاعملوا به، والذي نهيتم عنه فانتهوا عنه»، وزاد الترمذي: «عزمت عليكم ألا تنازعوا فيه»[1].

المطلب الثالث: المحظور في القدر

كما أن هناك مطلوبًا ومشروعًا في القدر، فقد دلت النصوص على وجود محظور ومحذور في القدر، كما سيأتي.

أولًا: إعمال بعض النصوص دون بعض

كما ذكرنا وكما هو معلوم أن النصوص الشرعية تتكامل ولا تتقاطع؛ لذلك فالحكم الشرعي يجب أن يؤخذ من مجموع النصوص الشرعية المتعلقة به والدالة عليه لا من آحادها، وقد كان إغفال هذه القاعدة وإعمال بعض النصوص دون الأخرى سببًا من أسباب ظهور الاختلاف والافتراق في هذه الأمة، قال ابن قتيبة في بداية كتابه تأويل مختلف الحديث مستدلًا على ذلك أن من أسباب خروج الفرق إعمال بعض النصوص دون الأخرى فالخوارج تحتج بفهم خاطئ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن»[2] فقالوا بكفر مرتكب الكبيرة، والمرجئ يحتج بروايتهم: «أتاني آتٍ من ربي فأخبرني أو قال بشرني أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة»[3]، وقد استطرد ابن قيبة في ذكر الأدلة والنصوص من القرآن والسنة

(١) أخرجه الترمذي، كتاب القدر، باب ما جاء في التشديد في الخوض في القدر، رقم الحديث (٢١٣٨)، ص: ٦١٩. وأخرجه ابن ماجه في سننه، المقدمة، باب القدر، حديث رقم (٨٥)، ٦٣/١.

(٢) حديث صحيح رواه البخاري، كتاب المظالم، باب: النهبى بغير إذن صاحبه، رقم ٢٤٧٥.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز ١٢٣٧، صحيح البخاري ٣٧٧/١.

التي يحتج بها الفرق المختلفة على الآخر، وجعل ذلك مدخلًا لكتابة تأويل مختلف الحديث»[١].

والحق أنه من المعلوم أن القرآن يفسر بعضه بعضًا فما أجمله في موضعٍ فسره في موضع آخر؛ لذلك كان إعمال بعض النصوص دون الأخرى في القدر من المحظورات والمحذورات الشرعية، فالجبرية وقعوا في المحظور حين أعملوا مدلول قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾[٣]، دون الأية المثبتة للمشيئة والاختيار البشري.

أما القدرية فقد عملوا بمدلول قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذۡكِرَةٞ ١١ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡۖ فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡ﴾[٥]، دون الآيات المثبتة للمشيئة الإلهية النافذة.

وهذا هو المحظور والمحذور الذي نهينا عنه هو إعمال آيات ونصوص دون أخرى مما يؤدي إلى ضرب الآيات بعضها ببعض، فكلا الفريقين أخطأ وجانب الصواب وضرب الآي بعضه ببعض وإن كان متأولًا.

والصحيح أنه كما دلت النصوص الشرعية على إثبات قدر الله النافذ ومشيئته الماضية فقد أثبتت النصوص كذلك حرية الإنسان الاختيارية وأنه غير مكره ولا مجبر على فعله طاعة كانت أو معصية.

فإن كان القدر النافذ والمشيئة الناجزة هي مقتضى الربوبية فإن حرية الاختيار ونفي الإكراه والإجبار هو مقتضى الألوهية، فالمكره لا حكم عليه.

قال تعالى: ﴿قَدۡ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمۡۖ فَمَنۡ أَبۡصَرَ فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ عَمِيَ فَعَلَيۡهَا﴾[٦]، وقال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[٧]، وفي إثبات الإرادة البشرية قال تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَاۚ وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ﴾[٨]، كما أن قوله تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُمُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡۖ فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهۡتَدِي لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا

(١) انظر: ابن قتيبة، أبو عبد الله بن مسلم، (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م)، تأويل مختلف الحديث، تحقيق: محمد محيي الدين الأصفر، بيروت، المكتب الإسلامي، دار الإشراق، المقدمة ص:١ وما بعدها، وانظر: ما أورده اللخمي، أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى بن محمد، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م)، الاعتصام، بيروت، دار المعرفة، في ذمّ تحكيم العقل على الله تعالى ٣٣١/٢.

(٢) سورة الصافات، الآية: ٩٦.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٤٨.

(٤) سورة المدثر، الآية: ٥٥.

(٥) سورة الكهف، الآية: ٢٩.

(٦) سورة الأنعام، الآية: ١٠٤.

(٧) سورة البقرة، الآية: ٢٨٦.

(٨) سورة آل عمران، الآية: ١٤٥.

يَضِلُّ عَلَيۡهَاۖ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيۡكُم بِوَكِيلٖ﴾[١]، هذه الآية نصٌّ قطعي في إثبات المسئولية البشرية القائمة على نفي الإجبار والإكراه وهي علة التكليف بل هي علة ثبوت النبوة؛ لأنه لو لم يكن الإنسان مختارًا وكان مجبرًا ومكرهًا على أعماله فأي فائدةٍ في بعثه الرسل وإنزال الكتاب. قال القاسمي في محاسن التأويل: «لم يبق لكم بمجيء الحق عذر، ولا على الله حجة، فمن اختار الهدى واتباع الحق فما نفع إلا نفسه ومن آثر الضلال فما ضر إلا نفسه»[٢].

وما أدَّى إلى هذا الاجتزاء للنصوص هو تلقي الأدلة بمقررات عقلية مسبقة وجعلها هي المحكم في فهم النصوص، والحق أن مقتضيات المنهج الصحيح أن لا تأتي النصوص بمقرراتٍ عقلية أو فلسفية مسبقة وننزل عليها النصوص فما وافق هذه المقررات أعملناه، وما خالفها تأولناه حتى أصبحت هذه المقررات هي المحكم التي يرجع إليه.

فالقرآن يحمل في ذاته طابع الوحدة؛ لأنه صادرٌ عن واحدٍ وهو صبغة الله وروح من أمره قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ﴾[٣]؛ لذلك فلمعرفة حقيقة شرعية واحدة يجب أن ننظر إليه جملةً باعتباره وحدة واحدة وأن تحاول معرفة هذه الحقيقة أو استخلاصها من هذا القرآن ككل وليس كسور متباينة أو آيات متفرقة، فإن لم تفعل فلن نصل إلى مراد الله تعالى»[٤].

بل إن الأمر أكثر من ذلك وضوحًا وبيانًا فقد أنزل الله في محكم تنزيله من النصوص المحكمات التي جمعت بين مقتضى الربوبية ومقتضى الألوهية وهي الاختيار الحر والمشيئة النافذة، قال تعالى: ﴿قُلۡ فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُۖ فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾[٥]، قال الطوفي الحنبلي: «أولها اعتزالي قدري وآخرها تفويض جبري فمن توسط بينهما فاعتقد أن لله في خلقه المشيئة الغالبة وعليهم الحجة البالغة، فقد أصاب ومن انحرف فاعتزل أو ظلم رب لم يزل فقد زل»[٦].

ومراد الطوفي في قوله: أولها اعتزالي قدري أي من يأخذ فقط بأولها ويعرض عن آخرها يقع في قول المعتزلة، ومن يأخذ بآخرها ويعرض عن أولها يقع في قول الجبرية؛ لأنه اعتقد ثم نظر في النصوص فاختار منها يوافق معتقده وهذا نهج باطل.

---

(١) سورة يونس، الآية: ١٠٨.

(٢) القاسمي، محمد جمال الدين، تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ٦٩/٦.

(٣) سورة الشورى، الآية: ٥٢.

(٤) القضاء والقدر، ٥٧/١.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ١٤٩.

(٦) الإشارات الإلهية ورقة رقم ١٧٩، مخطوط.

قال القاسمي في تفسير الآية السابقة: «فإذا ثبت اشتمال الآية على رد عقيدة الطائفتين المذكورتين المجبرة في أولها والمعتزلة في آخرها، فاعلم أنها جامعة لعقيدة أهل السنة منطبقة عليها فإن أولها يثبت للعبد اختيارًا وقد روى على وجهٍ يقطع صحته وعذره في المخالفة والعصيان، وآخرها يثبت نفوذ المشيئة الإلهية»(١)، وعلى ذلك فالآية تجمع بين النصوص الشرعية المتعلقة بالقدر بإثبات المشيئة الإلهية النافذة والمشيئة البشرية المختارة.

ولنعلم أنه من تمام عدل الله وإقامته الحجة على عباده أنه أرشدهم في القرآن إلى أن الأصل في فهم النصوص الشرعية هو المحكم لا المتشابه، قال سبحانه: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾(٢).

فإن الإحكام هو الفصل والتميز والفرق والتحديد، وهو كما يكون في التنزيل فالمحكم هو المنزل من عند الله، فهو كذلك بالمعنى وهو تمييز الحقيقة المقصودة عن غيرها حتى لا تشتبه بغيرها(٣)؛ لذلك قال البغوي عند إيراد معنى المحكم والمتشابه عن بعض السلف: «المحكم ما يستقل بنفسه في المعنى والمتشابه ما لا يستقل بنفسه في المعنى»(٤). وقد عُدَّت هاتان الآيتان من المحكم في القدر الذي يفهم على ضوئها ما اشتبه منه وهما: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾(٥)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ ۖ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾(٦).

وهكذا يحصل بالمحكم من الآيات فهم ما تشابه، منه والآيات الواردة بالقدر مثال واضح على ذلك، فالمحكم هو ما أثبت المشيئة الإلهية النافذة والمشيئة البشرية المختارة، فالأولى من لوازم الربوبية والثانية من لوازم الألوهية، فالله خالق كل شيء، فللإنسان مشيئته وإرادته وقدرته التي يأتي بها أفعاله وعباداته ومعاصيه؛ لكنه هو ومشيئته، وفعله مخلوق لله سبحانه وتعالى، أما اجتزاء النصوص وإعمال بعضها دون بعض فهو من المحظورات والمحذورات التي تؤدي إلى الاختلاف والافتراق.

---

(١) تفسير القاسمي ٢٥٤٨/٦، طبعة دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، تصحيح: محمد فؤاد عبد الباقي.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٧.

(٣) انظر: القاسمي، محاسن التأويل ١١/٢.

(٤) انظر: البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، ٢٧٩/١، تفسير البغوي، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

(٥) سورة الإنسان، الآية: ٣٠.

(٦) سورة الأنعام، الآية: ١٤٩.

ثانيًا: الاحتجاج بالقدر تبريرًا للكفر أو العصيان:

حكى لنا القرآن على سبيل الذم والنقض حجة من يحتج بالقدر ويجعله عذرًا لمعصيته ونسبة الشرور التي يفعلونها للمشيئة الإلهية قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَاۗ قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَخۡرُصُونَ﴾[1].

وفي آيةٍ أخرى قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾[2].

وفي الآيات ما يثبت أن الاحتجاج بالقدر تبريرًا للكفر أو المعصية أو الشرك هو فعل الأمم السابقة الكافرة الذي تواترت عليه ومن الواضح أن أمم الكفر والتكذيب قد فزعت إليه تبريرًا لكفرها ومشاغبة على نبيها؛ لذلك قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ﴾[3] الأمر الذي جعله البعض علامة على أن القول بالجبر يظهر في الأمم الكافرة[4].

وهذه الشبهة القديمة الداحضة التي برر بها الكفار معاصيهم، وزعمهم هي كالآتي: أن هذا الكفر من قدر الله وبمشيئته فلو كان مكروهًا عنده لما قدره وشاءه. أما الشبهة الثانية فهي أن الكفر والفسوق والمعاصي هي من قدر الله وقدر الله نافذ على البشر، فكيف يحاسب الله على أمرٍ لا مدفع منه ولا امتناع عنه حتى تمثل أحدهم بقول القائل:

ألقاه في اليم مكتوفًا وقال له إياك إياك أن تبتل بالماء[5]

أما الرد على الشبهة الأولى وهي كون أن الله قد أراد الكفر والعصيان وشاء فدل ذلك على محبته ورضاه فهو كالتالي:

١- أولًا أن الآيات التي استدلوا بها تقتضي عندهم أن الإرادة والمشيئة بمعنى المحبة والرضا، فظاهر حجتهم أن الله لما شاء كفرهم رضي هذا الكفر، واحتجوا بمن مضى من آبائهم فرد الله عليهم بأن من قال مقالتهم قد أذاقه الله العذاب والبأس مما يبطل القول بأن الله رضي لهم الكفر، قال تعالى:

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٤٨- ١٤٩.

(٢) سورة النحل، الآية: ٣٥.

(٣) سورة النحل، الآية: ٣٣.

(٤) انظر: الدسوقي، القضاء والقدر في الإسلام ٢/ ١٣٠.

(٥) هذا البيت للحلاج، انظر شفاء العليل ١٢٦/١.

﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَاۗ قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَخۡرُصُونَ﴾[1] فلو كان احتجاجهم بالقدر تبريرًا للكفر ودلالة على رضا الله عن فعلهم عذرًا مقبولًا ما أذاقهم الله بأسه وعذابه.

ثانيًا: وهو ما رد عليه المولى في موضعٍ آخر في سورة الأعراف في قوله: ﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةٗ قَالُواْ وَجَدۡنَا عَلَيۡهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَاۗ﴾[2]، فرد تعالى بقوله: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ﴾[3]، وهذا تفريق بين القدر والمشيئة وبين الأمر الشرعي مما يبطل حجتهم، فإن الأمر الكوني يختلف عن الأمر الشرعي، قال تعالى في الأمر الكوني: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيۡهَا ٱلۡقَوۡلُ فَدَمَّرۡنَٰهَا تَدۡمِيرٗا﴾[5].

فبالأمر الكوني يحدث الإيمان والكفر والطاعة والمعصية والاتفاق والاختلاف دون أن يقتضي ذلك محبة لله للمعاصي والكفر والاختلاف بل هو مقتضى مشيئته النافذة سبحانه، أما الأمر الشرعي ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ﴾[6]، والأمر الشرعي هو مقتضى محجته سبحانه وتعالى ورضاه[7].

فالصحيح أن الأمر الكوني والإرادة الكونية مستلزمة لوقوع المراد وهي مشيئة الله النافذة في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ ١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمۡۗ﴾[8]، وهذه الإرادة لا تستلزم المحبة والرضا[9].

أما الإرادة الشرعية والأمر الشرعي فهي مستلزمة المحبة المرادة ومحبة أهلة والرضا عنهم وهي مقتضى الأوامر والنواهي الشرعية فإن الله كما أخبر يحب المحسنين ويحب الصابرين والله يحب

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٤٨.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ٢٨.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ٢٨.

(٤) سورة يس، الآية: ٨٢.

(٥) سورة الإسراء، الآية: ١٦.

(٦) سورة النساء، الآية: ٥٨.

(٧) انظر شرح الطحاوية، ٦٥٦/٢.

(٨) سورة هود، الآية: ١١٩.

(٩) انظر القضاء والقدر في الكتاب والسنة، وموقف الناس فيه، ص: ٢٠٤ وما بعدها.

المطهرين، وأخبر الله أنه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾(١)، ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾(٢)، ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾(٣).

وهذه الإرادة الشرعية هي موضع رضا الله لمن أتى الأوامر وترك النواهي، وغضبه وسخطه لمن ترك الأوامر واقترف النواهي.

٢- بعد بطلان زعمهم أن كفرهم مما يرضاه الله ويأمر به بقي أن يكون مرادهم من الاحتجاج أنهم مجبورون مكرهون على هذا الكفر؛ لأنه بمشيئة الله تعالى وهذا باطلٌ من عدة أوجه منها:

أولًا: أن لا علم لهم بما قدره الله وقضاه حتى يحتجوا به، وهو معنى قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُمْ مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾(٥).

ثانيًا: لأنهم لو قالوا ذلك من علمٍ لعلموا أن إيمان الموحدين وكل شيءٍ لا يقع إلا بإرادة الله فلم يعادوهم ولم ينكروهم بل أحبوهم ووالوهم ولم يبقى منهم وبين المؤمنين خلاف، ولكن أنى لهم الإطلاع على مشيئة الله، فهم يحتجون بالقدر تبريرًا للمعصية ولا يحتجون به إقبالًا على الطاعة ومحبة أهل الإيمان، يقول ابن القيم: وأخبرني شيخ الإسلام إنه لام بعض هذه الطائفة على محبة ما يبغضه الله ورسوله، فقال له بعضهم: المحبة نار تحرق من القلب ما سوى مراد المحبوب وجميع ما في الكون مراده فأي شيء أبغض منه؟ قال الشيخ: فقلت لهم: إذا كان قد سخط على أقوام ولعنهم وغضب عليهم وذمهم فواليتهم أنت وأحببتهم وأحببت أفعالهم ورضيتها تكون موالِيًا له أو معادي؟ قال: فبهت الجبري ولم ينطق تكملة(٦).

ثالثًا: أن المشيئة الإلهية والقدرة الربانية لا تعني الجبر والإكراه كما زعم من احتج بالقدر تبريرًا للمعصية؛ ذلك أن الله خلق الإنسان وجعل له إرادة وقدرة وعلم، يعمل بقدرته ما تنبعث إليه إرادته بمقتضى علمه بوجوه المصلحة والمنفعة لنفسه وهذا معنى الاستخلاف في الأرض، بل إن من كمال

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩٠.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٠٥.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٧٦.

(٤) سورة الأنعام، الآية: ١٤٨.

(٥) سورة الزخرف، الآية: ٢٠.

(٦) انظر لابن قيم الجوزية شفاء العليل ص: ١٠ وما بعدها، والقضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه للدكتور عبد الرحمن المحمود ٢٧٤- ٢٧٥، و القرني، إسماعيل محمد، (٢٠٠٦)، القضاء والقدر عند المسلمين دراسة وتحليل، لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ص: ٦٩ وما بعدها.

عدله سبحانه أن الاستطاعة والاختيار وعدم الإكراه من شروط التكليف.

أما كون فعل الإنسان وفق العلم السابق والمشيئة الإلهية النافذة فذلك لا يعني الجبر والإكراه، يدفع ذلك الدليل الحسي الذي يجده المكلف بالإقدام والإحجام عن الفعل، بينما يجد الإنسان الفرق بين الفعل التكليفي والفعل الاضطراري كحركة المرتعش مثلًا.

رابعًا: أن دلائل الحس تنقض قولهم، فهم في أمور دنياهم يبذلون الأسباب ولا يحتجون بالقدر إذا كان معلومًا أن الله قد علم أن فلانًا يتزوج من امرأةٍ ويطؤها ويولد له، وأن فلانًا يبذر البذر فينبت الزرع فيجب على هؤلاء المحتجين بالقدر أن لا يطلبوا النكاح؛ لأنه سيأتيهم على قولهم الولد دون هذه الأسباب؛ لأنه بمشيئة الله ولا يطلبوا الثمر؛ لأن الأرض ستثمر دون بذرها وحرثها ولا يطلبوا الدواء عند المرض؛ لأنه سبق في علم الله الذي اطلعوا عليه الشفاء، وهكذا دواليك وهذا معلوم البطلان.

ويُحكى عن بعض الجبرية أنه حضر مجلس بعض الولاة فأتى بطرار أحول فقال له الوالي: «ما ترى فيه؟»، فقال الجبري: «يضرب خمسة عشر سوطًا»، فقال له بعض الحاضرين بل ينبغي أن يضرب ثلاثين سوطًا خمسة عشر لطره ومثلها لحوله، فقال الجبري: «كيف يضرب على الحول ولا صنع له فيه؟»، قالوا: «كما يضرب على الطر ولا صنع له فيه عندك»، فبهت الجبري[1].

المحاجَّة بين آدم وموسى عليه السلام:

قد يتمسك من لا يحسن الفهم بحديث المحاجة بين آدم وموسى عليهما السلام الوارد في الحديث الذي رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «احتج آدم وموسى، فقال له موسى: يا آدم، أنت أبونا خيبتنا، وأخرجتنا من الجنة، فقال له آدم: يا موسى، اصطفاك الله بكلامه، وخط لك بيده، أتلومني على أمرٍ قد قدره الله علي قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟ فحج آدم موسى فحج آدم موسى ثلاثًا»[2]، وهذا الحديث عند التحقيق وكما هو ظاهر ليس احتجاجًا من آدم بالقدر تبريرًا للمعصية، بل إن آدم أقر بالذنب والخطأ وتاب واستغفر فكان مآله المغفرة وقبول التوبة، قال تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾[3]، خلافًا لإبليس الذي احتج بالقدر تدبيرًا

(١) ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله بن أبي بكر، (١٩٩١)، طريق الهجرتين وباب السعادتين، تحقيق: سيد بن إبراهيم بن صادق بن عمران، دار الحديث، ص: ٨٥.

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب القدر، باب تحاج موسى وآدم ٢٧٤/٨ - رقم الحديث (٦٦١٤).

(٣) سورة التوبة، الآية: ٣٧.

للمعصية وهو أول من فعل ذلك: ﴿فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي﴾[١]، فلم يعترف بالذنب كما اعترف آدم[٢].

وإنما احتج آدم بالقدر دفعًا للوم بعد التوبة، قال الخطابي: «إنما حجة آدم في دفع اللوم إذ ليس لأحدٍ من الآدميين أن يلوم أحدًا، أما الحكم الذي تنازعا فهما فيه على السواء، لا يقدر أحدٌ أن يسقط الأصل الذي هو القدر، ولا أن يبطل الكسب الذي هو السبب؛ ومن فعل واحدًا خرج عن المقصد إلى أحد الطرفين، إلى مذهب القدر أو الجبر»[٣].

وقيل في توجيهٍ آخر أن موسى وآدم إنما تحاجا في المعصية وهي الخروج من الجنة، يقول شارح الطحاوية: «إن آدم لم يحتج بالقضاء والقدر على الذنب وهو كان أعلم بربه وبذنبه، بل آحاد بنيه لا يحتج بالقدر، فإنه باطل، وموسى عليه السلام كان أعلم بأبيه وبذنبه من أن يلوم على ذنبٍ قد تاب منه، وتاب الله عليه واجتباه وهداه، وإنما وقع اللوم على المصيبة التي أخرجت أولاده من الجنة، فاحتج آدم بالقدر على المصيبة لا على الخطيئة فإن القدر يحتج به عند المصائب لا المعايب»[٤].

ثالثًا: إيثار الجدل على العمل

إن كان المشروع هو إيثار العمل على الجدل فإن المحذور هو إيثار الجدل على العمل، وهو وإن كان أقل من تبرير المعصية والكفر بالقدر وهو ما قد يعرض للعبد المكلف من تساؤلٍ عن جدوى العمل مع قدر الله النافذ فقد جاء في الحديث عن علي رضي الله عنه أنه قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم جالسًا في يده عود ينكث به، فرفع رأسه فقال: ما منكم من نفسٍ إلا وقد علم منزلها من الجنة والنار، قالوا يا رسول الله فلم نعمل، أفلا نتكل؟ قال: لا اعملوا فكل ميسرٍ لما خلق له ثم قرأ قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡيُسۡرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسۡتَغۡنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡعُسۡرَىٰ﴾[٥].

وفي روايةٍ قال عمر رضي الله عنه: «فالآن نجتهد يا رسول الله»[٦].

---

(١) سورة الحجر، الآية: ٣٩.

(٢) طريق الهجرتين وباب السعادتين، ص: ٨٥.

(٣) البغوي، تفسير البغوي، ١/ ١٣١ - ١٣٢، وانظر شفاء العليل ص: ٣٥ وما بعدها، والقضاء والقدر للمحمود، ص: ٢٧٨.

(٤) شرح الطحاوية، ١٥٤- ١٥٥.

(٥) سورة الليل، الآيات: ٥- ١٠.

(٦) صحيح البخاري، كتاب القدر، باب وكان أمر الله قدرًا مقدورًا، رقم الحديث ٦٦٠٥، والزيادة في كتاب صحيح ابن حبان وصححه الألباني برقم ١٠٨، وصحيح مسلم ٢/ ١٢٢٢، كتاب القدر باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه، رقم الحديث (٢٦٤٧).

فنلحظ هنا أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعنف السائل وهذا الخاطر يرد على قلب المسلم خلافًا للكافر الذي يبرر الكفر بالقدر، لكن النبي صلى الله عليه وسلم أشار لهم إلى مصطلحٍ شرعي هو التيسير لا التسيير، والتيسير فيه سبب يرجع لفعل العبد أما التسيير فالعبد فيه مجبر بلا سبب منه أو اجتهاد كما سبق.

فدل الحديث على أن القدر لا ينافي العمل وأن اختيار العبد وإرادته المخلوقة لله سبب واسطة في خلق الله لهذه الأفعال والمآل الذي يصير إليه، ودل على نصيبهم الذي هو مناط التكليف هو العمل ومن يأت بالعمل والأسباب يجن نتائجه بإذن الله: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾[1].

وهو ما دلت عليه آياتٌ آخر كقوله تعالى: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا﴾[2].

فالهداية الإلهية هي نصيب من اختار الإيمان بينما الإضلال والغواية هي نصيب من اختار الغواية واستبدل الآجل بالعاجل.

وسبق أن أشرنا إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم اختار مصطلح التيسير في أفعال العباد التكليفية وليس التسيير، وأمر أصحابه وأمته من بعدهم بترك الجدل وإيثار العمل.

يقول الإمام الخطابي: «طالبوا (أي الصحابة) في قولهم بأمر يوجب تعطيل العبودية، وذلك أن إخبار النبي صلى الله عليه وسلم عن سابق الكتاب إخبار عن غيب علم الله عز وجل فيهم وهو حجة عليهم، فرام القوم أن يتخذووه حجة لهم في ترك العمل فأعلمهم النبي صلى الله عليه وسلم أن هاهنا أمرين لا يبطل أحدهما الآخر:

باطن: هو العلة الموجبة في حكم الربوبية.

وظاهر: هو السمة اللازمة في حق العبودية.

وهي إمارة مخيلة غير مفيدة حقيقة العلم ويشبه والله أعلم أنهم إنما عوملوا بهذه المعاملة وتعبدوا بهذا التعبد، ليتعلق خوفهم بالباطن المغيب عنهم ورجائهم بالظاهر البادي لهم والخوف والرجاء مدرجة العبودية، ليستكملوا بذلك صفة الإيمان ويبين لهم أن كلًّا ميسر لما خلق له وأن عمله العاجل دليل مصيره الآجل»[3].

---

(١) سورة الليل، الآيات: ٥- ١٠.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ١٨.

(٣) انظر: البغوي تفسير البغوي، ١٣٥/١، والعسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي، (١٣٧٩هـ)، فتح الباري شرح صحيح

الخاتمة

انتهى هذا البحث إلى نتائج على النحو التالي:

١- الإيمان بالقدر ركن لا يتم الإيمان إلا به، وقد أدخله البعض في ركن الإيمان بالله إذ الإيمان بالقدر هو من متعلقات الإيمان بأفعال الله وأسمائه وصفاته.

٢- الإيمان بالقدر يقتضي الإيمان بمراتبه الأربعة وهي الإيمان بالعلم والكتابة والمشيئة والخلق وهو المشروع الأول في الإيمان بالقدر.

٣- الإيمان الصحيح بالقدر يقتضي إعمال جميع النصوص الواردة فيه لا إعمال بعضها دون بعض كما فعلت الفرق التي ضلت في مسائل القدر، فلا تعارض بين المشيئة الإلهية النافذة والاختيار البشري الذي هو علة التكليف.

٤- من المشروع في القدر إيثار العمل على الجدل، لا ضرب النصوص بعضها ببعض وترك العمل احتجاجًا بالقدر.

٥- وفي مقابل هذه المشروعات في القدر يقابلها محظورات تمثل نقيضها ويأتي على رأسها؛ الإيمان ببعض مراتب القدر دون بعض كما فعلت القدرية الأوائل أو المعتزلة، أو إعمال بعض النصوص والإعراض عن أخرى كما فعلت القدرية أو الجبرية، وموقف المسلم الحق في الجمع بين النصوص وردِّ المتشابه إلى المحكم ويتمثل في قوله تعالى: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾[1].

٦- لا يجوز الاحتجاج بالقدر تبريرًا للمعصية فهي حجة الأمم التي أعرضت عن كتاب ربها، وشاغبت أنبيائه وهذا المحظور الثالث في القدر.

٧- موقف المسلم هو أن يتلقى النصوص وفق مراد المشرع وليس وفق مراد المتلقي فيتوقف حيث يوقفه الشرع ويتقدم حيث يقدمه الشرع، وهذا مقتضى التصور الإسلامي الصحيح الذي يكون عقيدة المسلم.

البخاري، دار المعرفة - بيروت، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ٥٠٦/١١.

(١) سورة آل عمران، الآية: ٧.

قائمة المصادر والمراجع

ابن أبي العز الحنفي، القاضي علي بن علي بن محمد، (١٤١٣هـ-١٩٩٢م)، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، شعيب الإرناؤوط، الناشر مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة.

الأشعري، أبو الحسن، (١٩٨٧م)، الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق: د. فوقية حسين محمود، الناشر: دار الكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية.

الألباني، محمد ناصر الدين، (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، الجامع الصغير وزياداته (الفتح الكبير)، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية.

البخاري، محمد بن إسماعيل، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)، خلق أفعال العباد، قدم له وخرج أحاديثه وعلق عليها: بدر البدر، الطبعة الأولى، الكويت - الدار السلفية.

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م)، تفسير البغوي، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، الأسماء والصفات، لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية.

البيهقي، أحمد بن الحسين، (١٤٢١هـ)، القضاء والقدر، تحقيق: محمد آل عامر. ط١، الرياض: مكتبة العبيكان.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م)، الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، دار ابن حزم، الطبعة الأولى.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، (٢٠٢٢)، جواب سؤال في الرد على القدرية لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق ودراسة: عبد الرحمن بن سعيد بن هليل الشمري، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مجلد ٥٥، عدد ٢٠٠.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، (١٤٠٦هـ)، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود.

ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد، (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة.

الدسوقي، فاروق، (١٤٠٦هـ-١٩٨٦)، القضاء والقدر في الإسلام، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى.

الشافعي، حسن محمود، (١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م)، المدخل إلى دراسة علم الكلام، الناشر: مكتبة وهبة القاهرة، الطبعة الخامسة.

الطوفي، نجم الدين سليمان بن عبد القوي الحنبلي، الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية، مخطوط رقم (٦٨٧)، دار الكتب المصرية.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي، (١٣٧٩هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة - بيروت، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، (١١٤٠٢هـ-١٩٨١م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مصر، مكتبة الخانجي.

القاسمي، محمد جمال الدين، تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

ابن قتيبة، أبو عبد الله بن مسلم، (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م)، تأويل مختلف الحديث، تحقيق: محمد محيي الدين الأصفر، بيروت، المكتب الإسلامي، دار الإشراق.

القرني، إسماعيل محمد، (٢٠٠٦)، القضاء والقدر عند المسلمين دراسة وتحليل، لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله بن أبي بكر، (١٤١٨هـ-١٩٩٧م)، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، تحقيق: السيد محمد السيد، سعيد محمود، الطبعة الثانية، القاهرة، دار الحديث.

ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله بن أبي بكر، (١٩٩١)، طريق الهجرتين وباب السعادتين، تحقيق: سيد بن إبراهيم بن صادق بن عمران، دار الحديث.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر، (١٤١٠هـ-١٩٩٠م)، تفسير القرآن العظيم، الطبعة الثانية، بيروت،

دار الجيل.

اللخمي، أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى بن محمد، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م)، الاعتصام، بيروت، دار المعرفة.

ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد، (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م)، السنن، تحقيق وضبط: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قرة بللي - عبد اللطيف حرز الله، الطبعة الأولى، دار الرسالة العلمية.

المحمود، عبد الرحمن بن صالح، (١٤١٨هـ- ١٩٩٧م)، القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، الناشر: دار الوطن، الطبعة: ٢.

مسلم، أبو الحسين بن الحجاج، (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م)، صحيح مسلم «المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، الطبعة الأولى، الرياض، دار طيبة.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، (١٤١٦هـ-١٩٩٥م)، لسان العرب، اعتنى به: أمين محمد عبد الوهاب - محمد الصادق العبيدي، لبنان: بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى.

النملة، عبد الكريم بن علي بن محمد، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م)، المهذب في علم أصول الفقه المقارن «تحرير لمسائله ودراستها دراسة نظرية تطبيقية»، الرياض، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة الثالثة.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، (١٣٩٢هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية.